3 هل تلتزم مصر قانونًا بفتح معبر رفح أم إغلاقه ؟

لم أكن أشأ أن أعالج هذه النقطة تحديداً لولا أن البعض مما يروجون لمواقف معينة في السوق السياسية الرائجة في مصر جزموا بأن مصر ملتزمة بموجب اتفاق السلام مع إسرائيل أن تغلق المعابر في وجه الفلسطينيين ويؤسفني القول أن من هذا السلام مع إسرائيل تفسر في مصر لسخاء غريب لا تحلم به إسرائيل والسبب ليس فقط محاولة مجاملة إسرائيل ضمن صفقات المجاملة الكثيرة ومن ثم إرضاء واشنطن واستدرار عاطفتها وتليين قلبها القاسي جداً، ولكن السبب يرجع أيضاً إلى الجهل بأحكام المعاهدة التي أدعو الأحزاب السياسية أن تنظم دورات لشرحها ودراسة ظروفها ومضمونها وإجراء البحوث اللازمة لشأنها.

كما أنني أري سبباً ثالثاً وهو أن انعدام الإرادة السياسية المستقلة يدفع الحكم إلى التماس الأعذار والتعلق بأي سبب حتى يفلت من المأزق. ثم عاد هؤلاء العباقرة ليجدوا سنداً آخر للالتزام المصري للإغلاق وهو اتفاق المعابر ولكن مصر ليست طرفاً في اتفاق انتهى بعد عام على الأكثر أي عام ٢٠٠٦ كما أن ظروفه قد تغيرت جذرياً بدخول حماس إلى السلطة في يناير ٢٠٠٦ ثم سيطرتها على غزة في يونيو ٢٠٠٧ أي بعد أن ساد الفراغ القانوني مسألة المعايير، مؤدى ذلك أن مصر ليست ملتزمة مطلقاً بأن تغلق المعابر في وجه الفلسطينيين ويبقى بعد ذلك احتمالان : الاحتمال الأول هو : أن مصر حرة في أن تفتح المعبر أو تغلقه وهو احتمال يستند إلى

سيادة الدولة على أراضيها ومن حقها أن تفتح مع الدول المجاورة أو أن تغلق وهذا يخضع لمحض تقديرها لمصلحتها. ولكن يرد احتمال ثالث وهو أن مصر ملتزمة بفتح المعابر للفلسطينيين وأن هذا الالتزام قانوني وأخلاقي وسياسي وأمني وتحصل أسس هذا الالتزام فيما يلي :

الأساس الأول: هو أن إغلاق المعابر في وجة الفلسطينيين في وقت يتعرضون فيه لإبادة حقيقية منظمة ومقصودة من جانب إسرائيل يعتبر انتهاء لالتزمات الدولة الوحيدة المجاورة لفلسطين وفق أحكام القانون الدولي الإنسان والقانون الجنائي الدولي وتعتبر مصر شريكاً على الأقل وفق المعيار المادي للعمل الإجرامي وإن كنا نشك في توفر الركن المعنوي وهو تعمد مصر إغلاق المعابر لاستكمال وإنجاح مخطط الإبادة الإسرائيلي ولكن ينال من هذه البراءة أن مصر ترى بكل عيونها ما يحدث وتدرك أبعاده وترى آثاره.

معني هذا الأساس الأول أن فتح المعابر ليس مكرمة أو نوبة ونفحة من نفحات العطاء للشعب الفلسطيني كما يصوره كهنة المعبد في مصر.

الأساس الثاني: يتعلق بالأمن القومي المصري، لأن إغلاق المعابر يؤدي إلى إنجاح خطة إسرائيل في إبادة الشعب الفلسطيني وإخضاعه وهذا يناقض وأنا على يقين لو كان السادات حياً لما استمرت معاهدة السلام بهذا الوضع يوماً واحداً ولعله تعيش في فترة لما آل إليه حالاً لم يكن يقصد إليه تماماً مصلحة مصر في ألا تسيطر إسرائيل وتستقر في فلسطين حتى لا تتفرغ بعد ذلك تماماً لمواجهة مصر .كذلك فإن فتح المعابر يحبط مخطط الإبادة ويستبق ما سيحدث حتماً وهو انفجار سكان غزة على حدود مصر مما يحدث تبعات لا حدود لها من جميع النواحي.

الأساس الثالث : أخلاقي وهو أن العالم العربي وفي مقدمته الشعب المصري

لا يمكن أن يسعد بمناظر الإبادة اليومية للشعب الفلسطيني وذلك بمنع مقومات الحياة عنه ، ثم الإغارة عليه بالقوة للإجهاز عليه.

لا أبالغ إذا قلت أن العالم كله متواطئ في هذه الجريمة النكراء مع إسرائيل ، هذا العالم فقد الاعتبار والضمير ولا يحق له أن يتحدث حديثاً مكرراً عن القمم الإنسانية بينما جزء من هذه الإنسانية يتعرض أمام عينيه للإباده ،فضلاً عن أن هذا العالم لا يزال يدفع ثمن أعمال الإبادة اليهودية المبالغة فيها والتي كانت مجرد حادثة وليس سياسة رسمية لدولة عضو في المجتمع الدولي.

والأغرب من ذلك أنه رغم كل ذلك تجد سياسة الاختراق الإسرائيلية أرضاً خصبة في العالم العربي الذي انتصر لغاصبيه وضحي بجزء عزيز من جسده.

والخلاصة : أن مصر ليست ملزمة قانونياً بإغلاق المعابر ،وليست حرة تماماً في فتحها أو إغلاقها ولكنها يقينًا تلتزم قانوناً بفتحها لإحباط المخطط الإجرامي الإسرائيلي ويكفي أنه إذا كان فتح المعابر سوف يوفر للفلسطينيين مصادر الحياة ، فإن إسرائيل تكفلت بأعمال الإبادة العسكرية وفرض الموت في كل ساعة والهدف هو إما أن يموت الفلسطينيين في أرضهم أو أن يقرروا الفرار في آخر موجات الهجرة إلى سيناء ولو كانت مصر هي نفسها التي عرفناها منذ ربع قرن لما جرؤت إسرائيل على أن تعمل بحرية كاملة في أهم النطاقات الجغرافية للأمن القومي المصري.